الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.48

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
17 May 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد علائي (نائب الرئيس) .....(جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-73185 (A)
0073185

في غياب السيدة غتنس جوزيف (ترينيداد وتوباغو)، تولى رئاسة الجلسة السيد علائي (جمهورية إيران الإسلامية) نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/55/12 و Add.1، A/55/471، A/55/472 و A/55/506- S/2000/1006)

١ - **السيد ليفيت** (فرنسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه وهي أستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا ومالطة وهنغاريا فأثنى على العمل الممتاز الذي أنجزته السيدة أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين التي انتهت ولايتها ورحَّب بتعيين السيد لوبرز خليفة لها تكريما لالتزام أوروبا إزاء قضايا اللاجئين. وقال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحتفل بالذكرى السنوية الخمسين في لحظة طرأ فيها تغيُّر كبير على سياق أنشطتها. وأتاح موضوع الألفية للجنة التنفيذية "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنتها الخمسين: من رد الفعل إلى إيجاد الحل" استعراض إجراءات الماضي في حين جاء الوقت الذي لا بد أن يتم فيه البناء على أساس تلك التجارب والتماس نُهُج بديلة لحل المشكلات الراهنة ومنها مثلا ما يتم من خلال دعم التعايش.

٢ - ومضى يقول إنه نشأت أنواع جديدة من الصراعات لم تستهدف فحسب السكان المدنيين بل إنها اعتبرت كلا منهم رهينة استراتيجية مما أسهم في حالات التشريد القسرية وتعريض الأفراد العاملين في المجال الإنساني للعنف. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بحقيقة أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يقضي بتجريم الهجمات التي تُشَن على الأفراد العاملين في المجال الإنساني كما أنه يؤيد وضع بروتوكول لاتفاقية ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها بغية توسيع نطاق حمايتها لتشمل جميع الأشخاص المشاركين في العمليات الإنسانية وقال إنه يتطلع إلى تقرير يقدِّمه الأمين العام بشأن شروط ومعايير مشاركة الأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في العمليات التي تنطوي على خطورة بالغة. وينبغي للمجتمع الإنساني ككل أن يتصدى لمسألة السلامة ولقضية التدابير الواجب اتخاذها، ومن ذلك مثلا التدريب الخاص واستخدام أحدث تكنولوجيات الاتصال. ذلك لأن سلامة الأفراد العاملين في المجال الإنساني وتدابير الاتقاء المتكامل لنشوب الصراعات واستراتيجيات توطيد السلام لا بد وأن تشكِّل عناصر مهمة في متابعة تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (تقرير الإبراهيمي- A/55/305-S/2000/809) كما أن الاتحاد الأوروبي يدعو لدراسة بدائل في الأجل المتوسط ومن ذلك مثلا استخدام المراقبين المدنيين أو قوة شرطة دولية.

٣ - ومضى يقول إن الحالات التي لم يتسنّ فيها تقديم المساعدات الإنسانية بسبب شواغل السلامة تعد مصدرا لقلق بالغ بشكل خاص مؤكِّدا في ذلك على ضرورة التزام جميع الأطراف في الصراعات المسلَّحة، بما في ذلك الصراعات الداخلية في دول بعينها، باحترام القانوني الإنساني الدولي وحماية السكان المدنيين وضمان سلامة موظفي المساعدة الإنسانية والسماح بحريَّة الوصول إلى أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة. وفي حالات الضرورة فإن عليهم أن يتولوا، بمساعدة المجتمع الدولي، ضمان ألا تتواجد جماعات مسلَّحة في مخيَّمات اللاجئين وألا تزيد مواقع هذه المخيَّمات من تعرُّض اللاجئين للأخطار. وأشار بصفة خاصة إلى التزام الدول بالسماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص

المشرَّدين داخليا معربا عن الترحيب بجهود الأمم المتحدة في جعل المساعدة المقدمة إلى المشرَّدين أكثر فعالية ومن ذلك مثلا تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي التي أكَّدت على النهج المشترك بين المؤسسات وعلى دور مُنسِّق الإغاثة في حالات الطوارئ. إلا أنه لا يمكن للإجراءات الإنسانية أن تحل محل الإرادة السياسية كما لا ينبغي استخدامها كعنصر من عناصر استراتيجية سياسية ما بل ينبغي أن تظل محايدة وتلبي احتياجات جميع اللاجئين بما يكفل ألا يصبح حجمهم العددي بحد ذاته عبئا فادحا أو يشكِّل مصدرا جديدا للاضطراب.

٤ - وأكَّد على أنه لا غنى عن أن يكفل لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التمويل الكافي والموثوق مرحِّبا بإصلاحاتها التي أُدخِلَت مؤخرا في مجال الميزانية كما حثها على النهوض بولايتها بأنجع الطرق الممكنة. وبما أن الاتحاد الأوروبي هو أكبر المساهمين في المفوضية، فهو يدعو إلى زيادة الجهود والتعاون بما يلبي احتياجات المفوضية كما يرحِّب بالمبادرات التي اتخذتها لالتماس مصادر تمويل جديدة وخاصة في القطاع الخاص مؤكِّدا على ضرورة تشكيل شراكات جديدة في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٥ - ومضى إلى القول بأنه لا غنى عن احترام الحقوق الأساسية بالنسبة لمنع وقوع الأزمات التي أدت إلى حالات التشريد القسري للسكان إضافة إلى عودة السلام والاستقرار منوِّهاً بالنهج الشامل والتعاوني الذي اتبعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إزاء الحالات الإنسانية ومؤكِّدة فيه على حقوق الإنسان. وذكر أن حقوق الطفل تتطلب بالذات يقظة خاصة. ثم رحَّب بما أُحرِز مؤخرا من تقدُّم ومن ذلك مثلا اعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وبخاصة البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلَّح. كما رحَّب بزيادة التأكيد على حقوق النساء اللاجئات باعتبار أن بوسع المرأة أن تضطلع بدور حاسم في تنظيم الحياة في المخيمات وفي تعزيز المصالحة.

٦ - وفي ضوء اختلاف الحالات التي يُطلَب فيها إلى مفوضية شؤون اللاجئين أن تعمل، أعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الاستجابة في حالات الطوارئ ودعم تطوير قدراتها التحليلية. وينبغي لعمليات إعادة تشكيل الهياكل وتحديثها أن تفضي إلى نتائج سريعة. كما أن الاتحاد الأوروبي واثق من أن تدابير اللامركزية لن تترك المقر بعيدا عن التواصل مع الأحوال القائمة في الميدان أو تؤثر في الحوار مع البلدان المانحة التي ينبغي أن تظل على علم بما يجري بحيث تحافظ على مستوى التزامها.

٧ - وأوضح أنه برغم ما طرأ من زيادة طفيفة على عدد اللاجئين وبالذات كنتيجة للصراعات التي لم تجد حلا لها في مناطق شتى من أفريقيا، وبرغم سوء الأحوال الجوية في أفريقيا وآسيا مما أدى إلى تفاقم الحالة لكثير من اللاجئين والمشردين، فقد عاد أكثر من ١,٦ مليون لاجئ إلى ديارهم في عام ١٩٩٩. وفيما تعد العودة الطوعية إلى الوطن أفضل الحلول الدائمة في هذا الصدد إلا أنها لا تتاح إلا في ظل ضمانات كافية من حيث السلامة والكرامة. وعليه، ينبغي للوكالات الإنسانية أن تعتمد نهجا أكثر استراتيجية وتطرح مقترحات لحلول أدق تحديدا بحيث تربط الإغاثة في حالات الطوارئ مع التنمية مما يزيد من الهبات المقدمة. وعلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تواصل كذلك الانطلاق من نتائج مناقشات المائدة المستديرة التي عُقِدَت خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية.

٨ - وفيما يتعلق بالمشاورات المتصلة باتفاقية ١٩٥١ بشأن حالة اللاجئين، لاحظ صعوبة التمييز بين طالبي اللجوء

والمهاجرين معربا عن القلق لأن عددا متزايدا من البلدان يثير عقبات بوجه طالبي اللجوء ويتخذ ما من شأنه إضعاف نظم اللجوء فيها. أما الاتحاد الأوروبي فسيكون مستعدا للمشاركة في تلك المشاورات التي ينبغي لها أن تؤكِّد أهمية المبادئ الأساسية للحماية وأن تشدِّد على اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ بوصفهما حجري الأساس لعملية اللجوء.

٩ - وأشار إلى أن وضع استراتيجيات اللجوء الإقليمية سيؤدي إلى رفع مستوى اللجوء، ولهذه الغاية وضع الاتحاد الأوروبي سياسة تقوم على أساس التنفيذ الكامل لاتفاقية عام ١٩٥١. كما أن الدول الأعضاء فيه تعمل في ضوء الروح التي سادت اجتماع المجلس الأوروبي في تمبيري، فنلندا، على مواءمة سياسات اللجوء فيها وتدرس كثيرا من المشاكل نفسها التي تتصدى لها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن ذلك مثلا العمل على تعريف معايير الحماية في حالات التدفقات الكثيفة المفاجئة من اللاجئين نتيجة وقوع أزمات خطيرة فضلا عن مناقشة توحيد التدابير المتصلة بطالبي اللجوء. وقد ظهر أن التباينات الراهنة تؤثر على الوجهة التي يختارها طالبو اللجوء كما أنها تسبب تحركات ثانوية. وقد أنشئ صندوق أوروبي للاجئين لتمويل التدابير التي تكفل الإدماج أو الإعادة الطوعية للوطن لطالبي اللجوء مع تقديم المساعدة لتدابير الطوارئ المتخذَة في حالات التدفقات المفاجئة من اللاجئين.

١٠ - وخلص إلى القول إن السنوات العشر الماضية كانت حاسمة بالنسبة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث تضاعفت خلالها ميزانيتها كما تضاعف عدد موظفيها فأصبحت عنصرا لا غنى عنه في قضايا اللاجئين واللجوء. وفي ظل قيادة المفوض السامي أصبحت المفوضية أداة قادرة على التكيُّف مع الحالة الدولية المتغيِّرة وهي عاكفة على بذل جهودها لتحديث العمليات التي تضطلع بها.

١١ - **السيدة تافت** (الولايات المتحدة الأمريكية): أثنت على السيدة ساداكو أوغاتا المفوض السامي التي انتهت ولايتها وأشادت بقيادتها المقتدرة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الأزمات التي وقعت في شمالي العراق وفي البلقان ورواندا وتيمور ومواقع أخرى. وقالت إن الوكالة طُلِب إليها الاضطلاع بمسؤوليات غير مسبوقة على مدار العقد الماضي وحيَّا وفدها السيدة أوغاتا التي كانت تتكلم باسم السلم والمصالحة واستطاعت بجسارة أن تقف بوجه الذين نثروا بذور الصراع وما زالوا يعوقون عودة مواطنيهم أو يرتكبون إساءات لما للاجئين من حقوق الإنسان. كما أن السيدة أوغاتا عالَجَت مشكلة الأشخاص المشردين داخليا وهي مشكلة موضع قلق خاص لحكومة الولايات المتحدة.

١٢ - ومضت تقول إنه ينبغي توجيه الثناء للسيدة أوغاتا في مسألة الأمن لأنها اتخذت مبادرة توظيف حُرَّاس خاصين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتفاوضت على ترتيباتها الخاصة بها مع السلطات التنزانية.

١٣ - وأوضحت أن المفوضية استطاعت أن تستأثر باهتمام المجتمع الدولي في ظل قيادة السيدة أوغاتا لكي يستجيب إزاء مقتضيات الأحوال الإنسانية في الوقت الراهن. إلا أن الوكالة المذكورة لم تكن عنصرا مستقلا في هذا الصدد وعلى الدول الأعضاء أن تكفل بصورة جماعية إمكانية وفاء المفوضية بولايتها وكفاءة استخدام الموارد المتاحة لها. كذلك يتحمل جميع أصحاب المصلحة الالتزام بأن يكفلوا التمويل الكافي للوكالة بحيث يتلقى اللاجئون الرعاية والحماية بما يستحقونه. ولا يمكن من ناحية أخرى إلقاء المسؤولية على عاتق مفوضية شؤون اللاجئين إذا لم يعمل المانحون على زيادة تبرعاتهم السخية. أما الولايات المتحدة فقد تعهَّدت من جانبها بتقديم أكثر من ٢٣٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠٠.

١٤ - وأشارت إلى أن المبادئ الأساسية لاتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بحالة اللاجئين ما زالت سليمة ولكن في ضوء التدفقات المعقَّدة من البشر في عالم اليوم، فإن الأمر يقتضي إعادة دراسة بعض الثغرات. فالمفوضية لا بد أن تعمل كذلك على دعم تأهبها الشامل في حالات الطوارئ بما في ذلك تطوير "قدرة متأهبة" لضمان سرعة الانتشار في حالات الطوارئ. ولا غنى أيضا عن ضمان تسجيل جميع اللاجئين بصورة سليمة وربما يكون من الأهم التعمُّق في معالجة مسألة أمن اللاجئين وموظفي المساعدة الإنسانية على السواء، باعتبار أن الفئة الأخيرة أصبحت أهدافا لا سبيل للقبول بها بالنسبة للأطراف المتصارعة التي تسعى إلى تسييس المساعدة الإنسانية أو تعطيلها. وقد جاءت الخسارة الأخيرة لأرواح أربعة من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الشرقية وغينيا بمثابة تذكِرة جديدة بأن الدول مسؤولة عن تأمين السلامة البدنية للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية وعلى الدول أن تعمل أيضا على أن يساق إلى العدالة أولئك المسؤولون عن تلك الهجمات.

١٥ - وأردفت قولها أنه برغم أن السيدة أوغاتا كانت تتصرف وكأنها عامل مساعد حفَّاز بالنسبة إلى "عملية بروكينغز" (A/55/12، الفقرة ٤١) إلا أنه لم يكن يُتوقَّع من المفوضية أن تقوم بمفردها بمعالجة مشكلة التحوُّل من الإغاثة إلى التنمية. وعلى ذلك ينبغي للجنة أن تنظر في الوسائل التي تكفل إشراك العناصر الإنمائية الفاعلة في أولى مراحل حالة طوارئ ما، علما بأن المساهمة الكبيرة للبلدان النامية التي تقوم بدور البلدان المضيفة للاجئين لم تلق اعترافا كافيا. وقد آن الأوان لأن يحدِّد المجتمع الدولي وسائل مساعدتها لتخفيف التحوُّل من الإغاثة إلى التنمية.

١٦ - وأكَّدت أن وفدها ما برح يشعر بالقلق إزاء حماية أكثر الفئات استضعافا بين صفوف اللاجئين وخاصة النساء والأطفال. وعندما يُجبرون بالذات على الهرب من ديارهم دون صحبة الأزواج أو الآباء، فكثيرا ما يصبحون ضحايا للعنف البدني والأذى الجنسي. ويرحِّب وفدها بما تم مؤخرا من صدور قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يوصي بأن تتلقى النساء في مناطق الحروب معاملة خاصة بوصفهن ضحايا الصراع مع ضرورة إشراكهن في مفاوضات السلام.

١٧ - وانتهت إلى الإعراب عن ترحيب حكومتها العميق باختيار السيد رود لوبرز رئيس وزراء هولندا السابق ليكون المفوض السامي الجديد.

١٨ - **السيد العاص** (السودان): أشار إلى أن موقع السودان الجغرافي يجعله ملاذا آمنا لتدفقات اللاجئين على مدى عقود ثلاثة ظل فيها السودان، وما زال، يتحمل أعباء اللاجئين بما في ذلك الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على تلك التدفقات وأصدق مثال على ذلك وصول مائة ألف من اللاجئين الأريتريين الذين هربوا نتيجة الحرب التي دارت بين أريتريا وأثيوبيا.

١٩ - وأوضح أن زيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى السودان ساعدت على استرعاء الاهتمام إلى ما يتخذه المجتمع الدولي في هذا الصدد ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تخفيف المعاناة عن اللاجئين الذين يفرون طلبا للحماية في بلده. وأعرب عن أمل السودان الكبير بأن يتواصل دعم المجتمع الدولي والدول المانحة في تقديم المساعدات الإنسانية لهؤلاء اللاجئين حتى تتم عودتهم الطوعية بكرامة وسلامة إلى ديارهم معربا في الوقت نفسه عن امتنان حكومته لزيارة المفوض السامي وقيادتها المقتدرة للمفوضية خلال العقد الماضي.

٢٠ - كما أكَّد أن السودان يدين عمليات القتل والاستهداف الذي يتعرض له موظفو الأمم المتحدة والعاملون في مجال الإغاثة الإنسانية وقدَّم تعازي حكومته

القلبية لأسر ضحايا الأمم المتحدة وحث جميع الأطراف على تأمين السلامة والحماية لأفراد الأمم المتحدة العاملين في الميدان.

٢١ - وأشار إلى أنه رغم تحمل السودان لأعباء اللاجئين المتعددة إلا أنه يواجه ضمورا وتناقصا مستمرا في المساعدات الدولية فضلا عن اتباع المفوضية سياسةً تقضي بالانسحاب التدريجي وتطبيقها لبنود تخفيض المساعدات المقدمة للاجئين الأريتريين الذين لم تكتمل عودتهم الطوعية لبلادهم مما جعل اللاجئين يواجهون تعقيدات قانونية وإنسانية متداخلة. ومثل هذه التدابير كان ينبغي اتخاذها بمشاورة جميع الأطراف المعنية وخاصة أن السودان كان قد وقَّع في ٧ نيسان/أبريل اتفاقا ثلاثيا مع أريتريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/55/471، الفقرة ٤) فأثارت الآمال بعودة اللاجئين الأريتريين.

٢٢ - وتطرق إلى الدمار الذي حل بالبيئة والغطاء النباتي في السودان من جرَّاء تدفق اللاجئين على مدى فترة قوامها ٣٠ عاما وقال إن الحكومة تحث المجتمع الدولي من جديد على تقديم التعويض الكافي بما ييسِّر إعادة تأهيل المناطق المتضررة.

٢٣ - وقال إن السودان طالما كان وما زال حريصا على توفير الحماية والأمن والرعاية للاجئين على أراضيه. وبنفس القدر فهو يأمل في أن يتمتع مواطنوه اللاجئون في دول الجوار بنفس المستوى إن لم يكن أفضل من الحماية والرعاية والأمن طبقا للالتزامات التي تقضي بها المواثيق الدولية.

٢٤ - وأعرب في هذا الصدد عن إدانة السودان لتجنيد الأطفال في معسكرات اللاجئين واستخدامهم في الصراعات المسلَّحة كما أن السودان يطلب السماح له بزيارة معسكرات اللاجئين السودانيين في دول الجوار لاطلاعهم على ما يجري في وطنهم السودان من تطورات خاصة لمشروعات السلام.مما يسهِّل عودتهم الطوعية إلى بلادهم.

٢٥ - وأشار في نهاية كلامه إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية المعني بقضايا اللاجئين والعائدين والأشخاص المشردين في أفريقيا، وقد عُقِد في الخرطوم في عام ١٩٩٨ (المرجع السابق، الفقرة ١٢) حيث أصدر المؤتمر عددا من التوصيات التي تتعلق بمعالجة الحالة على نحو ما ورد في إعلان الخرطوم مؤكداً على ضرورة أن تؤدي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي دورهما في دعم تنفيذ هذه التوصيات.

٢٦ - **السيد نايس** (النرويج): قال إن مشكلة طال عليها الأمد مثل مشكلة إجبار البشر على أن يفرّوا من ديارهم تجعل عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمرا لا سبيل إلى التهوين من شأنه.

٢٧ - ومضى يقول إن المفوضية حظيت بأن يكون على رأسها مفوض سام ممتاز بحق على مدى فترة ١٠ سنوات كانت المفوضية تواجه فيها عددا من أشد حالات الطوارئ الإنسانية ضغطا في العصر الحديث وقد اكتسبت المفوضية لنفسها سمعة ممتازة قائمة على أساس الالتزام والشجاعة والمقدرة المهنية لموظفيها. وإن حكومته لتحيي إنجازات المفوض السامي ومكتبها في حفاظهم على توازن بالغ الدقَّة بين المقتضيات الإنسانية والتحديات المتمثلة في عدم القدرة على الوصول إلى المحتاجين إليهم وفي الوقت نفسه العمل على تأمينهم وتقديم الحماية والغوث لهم.

٢٨ - وأوضح أنه على مدار سنوات، تم تحديد احتياجات مختلفة للحماية لم يتح تلبيتها وهي تتطلب صكوكا جديدة وأشكالا مكمِّلة من الحماية ومن شأن المشاورات المقبلة حول الحماية الدولية أن تتيح فرصة لمعالجة هذه القضايا وتكفل تنفيذا أفضل لصكوك الحماية.

٢٩ - وأكَّد على ضرورة أن يرافق المساعدة الإنسانية تدابير سياسية وتدابير أخرى لبناء الثقة وقال إن تدخلات المفوضية أسهمت في منع وقوع الصراعات وفي المصالحة وبناء السلام والتعمير وأن الوكالة ستظل شريكا لا غنى عنه في بناء السلام.

٣٠ - وذَكَر أن النرويج تساند مفهوم "سُلَّم الخيارات" الذي ذكرته المفوض السامي في تقريرها لعام ١٩٩٨ (A/54/12، الفقرة ١٧٥) كسبيل لمعالجة مسألة الأمن في مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها. وكان من المشجع أن وُضِع المفهوم المذكور على جدول أعمال المتابعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة لتقرير الإبراهيمي (A/55/305-S/2000/809).

٣١ - ومضى يقول إن من الأمور المأساوية أن كان العاملون في المجال الإنساني، بمن فيهم موظفو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هدفاً ميدانياً في بعض الأحيان ومن ثم ينبغي أن تتلقى تدابير الحماية المعزَّزة للعاملين في مجال الإغاثة مزيدا من التدعيم سواء في داخل المنظومة المشتركة بين الوكالات أو خارجها وكذلك من جانب الدول الأعضاء كما ينبغي أن يوضع على جدول أعمال الاستعراض المشترك بين الوكالات مسألة أمن العاملين في المجال الإنساني وساحات المخاطرة والمسؤوليات في هذا الصدد.

٣٢ - وأشار إلى أن الإنجازات التي حققتها مفوضية شؤون اللاجئين ما كان لها أن تتم بغير مساعدة من المنظمات غير الحكومية ومن أسرة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ومع ذلك فما زال النظام الدولي يفتقر إلى الكثير من الإمكانيات التي تتيح له معالجة مرحلة التحوُّل من الإغاثة في حالة الطوارئ إلى التنمية في الأجل الطويل. وقد شجَّعت النرويج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة ردم الثغرة الفاصلة بين الدوائر الإنسانية والإنمائية.

٣٣ - وأوضح أن مهام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين متنوعة ومعقَّدة ولا يمكنها أن تنجح إلا إذا توافر لها ما تقتضيه من دعم سياسي ومالي. ولسوف تواصل النرويج أداء دورها في هذا المضمار.

٣٤ - وأردف قوله أن كثيرا من البلدان النامية تتحمل عبئا ثقيلا من خلال قبولها أعدادا كبيرة من اللاجئين وغالبا ما يكون ذلك لفترات طويلة وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر إلى هذه المساهمة من جانب تلك البلدان بوصفها أمرا له قيمته الكبرى.

٣٥ - وأخيرا أعرب عن ترحيب النرويج العميق بتعيين السيد لوبرز ليخلف السيدة أوغاتا كمفوض سامٍ، وأنها تثق في أن خصاله الشخصية والمهنية سوف تنطوي على فائدة كبرى لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وللأشخاص الذين توليهم رعايتها.

٣٦ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): تكلم باسم الدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فأثنى على العمل الدؤوب الذي قامت به السيدة أوغاتا وعلى قيادتها التي اتسمت بصفاء الرؤية عبر العقد الماضي وقال إنها قد أسهمت ضمن جملة أمور في تعزيز العلاقات بين الوكالة وبين مجلس الأمن وساعدت المجلس على أن يتفهم بصورة أفضل الصلة بين الاهتمامات السياسية والإنسانية. وقال إن منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعتز بأنها ساهمت في حالتي نجاح من أبرز ما يكون في "حقبة أوغاتا": عودة اللاجئين الموزامبيقيين وإعادة إدماجهم وإعادة المنفيين من جنوب أفريقيا إلى وطنهم في أعقاب تفكُّك نظام الفصل العنصري كما أن الجماعة الإنمائية تعهَّدت بدعم كامل

للسيد لوبرز الذي سيتولى منصب المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

٣٧ - وقال إنه في الوقت الذي تحتفل فيه مفوضية شؤون اللاجئين بخمسين عاماً من وجودها، وفيما تسعى لكي تتحول من مجال ردّ الفعل إلى التماس الحلول، يعز على المرء أن يلاحظ أن عدد الأفراد الذين يستحقون الاهتمام ما زال يتزايد وأن النساء والأطفال يشكّلون أغلبية هذا العدد ومع ذلك فالجماعة الإنمائية في الجنوب الأفريقي تشعر بالغبطة إذ تلاحظ أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل على تعزيز إجراءات اللجوء التي تراعي البعد الجنساني في بلدان اللجوء.

٣٨ - وأضاف يقول إن الجماعة الإنمائية ترغب كذلك في أن تؤكّد من جديد نداء مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية إلى المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الكافية للاجئين في أفريقيا بروح التضامن الدولي وتقاسم الأعباء. كما أن الجماعة الإنمائية تحث على تخصيص الموارد بصورة متكافئة في جميع مناطق العالم.

٣٩ - وأعرب أيضا عن أمل الجماعة الإنمائية بأن التعهُّدات التي طرحها رؤساء الدول في مؤتمر قمة الألفية فيما يتعلق بالتعاون الدولي وتقاسم الأعباء سيتم ترجمتها إلى إجراءات مع حلول القرن الجديد. وفي هذا السياق كانت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد رحَّبت بإنشاء قوة عمل مشتركة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الوحدة الأفريقية لمتابعة تنفيذ توصيات إعلان الخرطوم الصادر في عام ١٩٩٨ عن اجتماع وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المعني باللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. كما ترحِّب الجماعة الإنمائية بخطة التنفيذ العالمية التي اعتمدها الاجتماع الاستثنائي للخبراء الفنيين الحكوميين وغير الحكوميين الذي تم تنظيمه في كونكري، غينيا بين منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للاجئين.

٤٠ - وأكَّد أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تؤيد قيام المجتمع الدولي باعتماد نُهُج أوسع وتقوم على أساس إقليمي لبناء السلام من أجل مساعدة المناطق والبلدان التي تخرج من دوامة الصراعات والفقر والتشرُّد الإنساني بغية التصدي لمشكلة اللاجئين وآثارها البعيدة المدى. ولهذه الغاية تنظر الجماعة الإنمائية بعين التقدير إلى القرار الذي اتخذته مفوضية شؤون اللاجئين لاستعراض دورها فيما يتعلق بالأشخاص المشردين داخليا ومن أجل أن تعتمد سياسة للتأهب تستجيب لدعوات المجتمع الدولي بمساعدة فئات الأشخاص المشردين داخليا.

٤١ - وأشار إلى أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تناشد أيضا الأمم المتحدة تجنُّب التأخيرات في تقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية المحتاجة لها بما يؤدي إلى تقليل انتهاكات اتفاقات السلام واستئناف الصراعات إلى الحد الأدنى حيث أن هذه الأمور كلها كثيرا ما تفضي إلى المزيد من موجات اللاجئين.

٤٢ - وخلص إلى القول بأن الحوار المفتوح بشأن اللاجئين الذي عقده مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير كان أمرا يدعو إلى أقصى درجات الترحيب. والمأمول هو أن التحالفات التي يتم بناؤها يمكن تعزيزها أكثر. ولسوف تتعاون الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعاونا كاملاً مع المبادرة التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لبدء مشاورات عالمية مع الدول وبإشراك خبراء اللجوء والمنظمات غير الحكومية واللاجئين أنفسهم بما يحقق تنشيط نظام الحماية الدولية.

٤٣ - **السيد ساتو** (اليابان): قال إن حكومته سوف تواصل تقديم دعمها القوي للسيد لوبرز والتعاون معه بوصفه المفوض السامي القادم. ونوَّه بالسيدة أوغاتا وقال إنها نجحت في تبنِّي قضية الأمن الإنساني على مدار عقد من الاضطراب جاء في أعقاب الحرب الباردة وهي الفترة التي شهدت أعدادا غفيرة من البشر الذين أُجبِروا على أن يغادروا ديارهم ومجتمعاتهم أو بلدانهم نتيجة نشوب الصراعات وغيرها من الأزمات.

٤٤ - وأوضح أن مشكلة اللاجئين ليست بالجديدة ولكنها تفاقمت بفعل تعقيد الأحوال في البلدان والمناطق ذات الصلة حيث أن المجتمعات كثيرا ما تنقسم بفعل عوامل الكراهية الدينية أو العرقية فضلا عن افتقارها إلى نظم الحكم والأمن العام إضافة إلى انتشار الفقر.ومن ثم التحديات التي واجهتها السيدة أوغاتا وموظفوها كانت غير مسبوقة حيث تعيَّن على مفوضية شؤون اللاجئين في أحيان كثيرة أن تتصدى لمثل هذه المشاكل وحيدة دون غيرها في الميدان.

٤٥ - وأكَّد على أن ثمة حاجة فعلية لمزيد من التعاون فيما بين المنظمات المعنية باللاجئين والمشردين وقال إن "الهوة" الخطيرة التي كثيرا ما يذكرها المفوض السامي على أنها تفصل بين جهود الإغاثة والأنشطة الإنمائية لا بد من معالجتها تعظيما لفعالية الجهود المبذولة في هذا الصدد. وبرغم أن الأمر يشهد حاليا توسيعا لآفاق التعاون بين المنظمات المعنية باللاجئين في ظل قيادتها إلا أن الجهود المبذولة ما زالت قاصرة. فكل العناصر الفاعلة وخاصة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لا بد بالتالي أن تضاعف جهودها للنهوض بمستوى التنسيق والأنشطة ولا سيما على مستوى الميدان. واليابان من جانبها مستعدة للمشاركة في تلك الجهود.

٤٦ - وأعرب كذلك عن رغبة وفده في أن يؤكِّد من جديد على أهمية المزيد من تركيز الجهود بما يكفل أمن العاملين في المجال الإنساني. وفي هذا الصدد ينبغي للجمعية العامة أن تتابع توصية الأمين العام بمواصلة وضع بروتوكول لاتفاقية ١٩٩٤ بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. واليابان من جانبها سوف تقدِّم مبلغ مليون دولار آخر لدعم البرامج التدريبية للأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز أمن الموظفين الميدانيين مؤمِّلة أن تشارك بلدان أخرى في هذا الجهد.

٤٧ - واختتم بقوله إن اليابان تعطي أسبق الأولويات لمسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا على مستوى العالم وما زالت ملتزمة بحزم إزاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٤٨ - **الأسقف مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن ثروة المعلومات الواردة في تقرير المفوض السامي (A/55/12) سوف تساعد الأعمال التي تضطلع بها الكنيسة الكاثوليكية من خلال وكالات الإغاثة المختلفة التابعة لها. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠ أصدر الفاتيكان ميثاقه التذكاري لحقوق الأشخاص المشردين.

٤٩ - ومضى يقول إن أعمال الأمم المتحدة في تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين كان يصادفها النجاح باستمرار وتستحق الثناء. كما أن عودة وتوطين السكان اللاجئين وإعادة إدماجهم هي جوانب تستحق بدورها الثناء من أعمال المفوض السامي. ومن ثم فإن الكرسي الرسولي يقدِّم أفضل تمنياته وامتنانه للمفوض السامي على سنوات الخدمة المخلصة التي أمضتها كما يقدِّم دعمه وتهانيه إلى خليفتها.

٥٠ - واستدرك قائلا إن مشاكل اللاجئين ما زالت مستمرة للأسف بغير هوادة في العالم الحديث. وطبقا لما ورد

في تقرير المفوض السامي (الفقرة ١) فقد زاد عدد الأشخاص في العالم ممن تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٩ ليصل إلى ما مجموعه ٢٢,٣ مليون نسمة منهم ١١,٦ مليونا من اللاجئين و ٤,٠٨ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا (المرجع السابق، الجدول ٣). كما أن الأطفال كانوا يشكّلون نسبة تتراوح بين ٥٠ في المائة و ٧٠ في المائة من اللاجئين وبعضهم كانوا يعيشون كل سنوات حياتهم في مخيمات اللجوء فضلا عن أن الأطفال بوصفهم أكثر الجماعات استضعافا يحتاجون إلى حماية خاصة لضمان حقوقهم وتزويدهم بالأمل في المستقبل.

٥١ - وأشار إلى أن البلدان الفقيرة كثيرا ما تتحمل أفدح أعباء اللاجئين وفي بلدان شتى تدهورت نوعية الحماية والمأوى. ومن ثم يستلزم الأمر تضامنا دوليا وخاصة من الدول الأغنى التي لم تقبل سوى جزء صغير من العبء فبغير دعم ملموس تستمر الأزمات الإنسانية في المستقبل.

٥٢ - وتطرق إلى ما يوضحه في التقرير (الفقرة ١٢) بإن الحماية من جانب الدول للحقوق الأساسية لجميع البشر الخاضعين لولايتها القضائية هي الأمر الأساسي في تغيير حالة اللاجئين والمشردين. وما زال الكرسي الرسولي يدعو إلى التوصل إلى حل سلمي للصراعات واحترام الكرامة الإنسانية وهو على قناعة بأن حماية حقوق الإنسان لا ينبغي قط أن تخضع للمصالح الاقتصادية والسياسية.

٥٣ - وأشار إلى أن الكرسي الرسولي يدعو إلى وضع نظام أوضح للمسؤولية عن الأشخاص المشردين داخليا، ويرحِّب بالأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لسنة ٢٠٠٠ لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب. مؤمِلا في أن يؤدي هذا الحدث إلى تعزيز الوعي بالتنوُّع الثقافي وعدم اللجوء قط إلى استخدام العنصر أو الثقافة أو الدين أو اللغة أو الأصل العرقي لإجبار البشر على ترك ديارهم.

٥٤ - وأوضح أن عددا كبيرا من البشر يلتمسون اللجوء من الحرب أو الاضطهاد ومن ثم فتقديم المساعدة في هذا المجال يصبح تحديا معقَّدا باضطراد. وفي الوقت نفسه فإن النظام الدولي للحماية يتعرض للتآكل حيث تقام حواجز جديدة إزاء اللجوء. وينبغي النظر إلى الحماية والأمن بوصفهما أهم جوانب العمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخاصة عندما تعتمد الوكالات الدولية والمحلية الأخرى على حماية الأمم المتحدة بما يمكنها من تقديم المساعدة الإنسانية.

٥٥ - ثم أعرب عن ترحيب الكرسي الرسولي بالاهتمام الخاص الذي أولي في التقرير (المرجع السابق، الفقرة ٢١) بمسائل حماية الأسرة وبدور الأسرة في تأكيد رعاية أفرادها. وقال إن إعادة الإدماج في الوطن الأم أو الإدماج في بلد جديد يتم على أفضل وجه من خلال الوحدة الأسريّة.

٥٦ - واختتم كلامه بالقول إن الكرسي الرسولي سيواصل دعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أعمالها ولسوف يصلي لكي يأتي اليوم الذي لا يحتوي فيه تقرير المفوض السامي سوى على أنباء طيِّبة.

٥٧ - **السيد أموروس نوتييز** (كوبا): أكَّد على الدور المهم الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تلبية احتياجات اللاجئين. وأشار إلى الدور الذي يقوم به الأطباء الكوبيون في تقديم الخدمات الصحية للاجئين عن طريق المفوضية، ومن ثم تخفيف العبء عن كاهل خدمات الصحة المحلية وهو ما يتفق مع مواصلة الدعم التقليدي من جانب كوبا لمفوضية شؤون اللاجئين. كما أن كوبا استقبلَت كثيرا من اللاجئين وتبذل كل جهد لإدماجهم في المجتمع الكوبي برغم حقيقة أن كوبا بلد نامٍ وما برح يعاني

من آثار الحصار الاقتصادي للولايات المتحدة. والاستثناءات الوحيدة من هذه الممارسة كانت في الحالات التي أدت فيها الأعداد الكبيرة من اللاجئين إلى أن اضطرت السلطات إلى طلب مساعدة من مفوضية شؤون اللاجئين من أجل تقاسم العبء.

٥٨ - وفي ضوء الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يحتاجون للمساعدة، أعرب عن القلق إزاء الاتجاه الذي أفاد مؤخرا بانخفاض في ميزانية مفوضية شؤون اللاجئين كما استنكر حقيقة أنه فيما يتم إيجاد الموارد من أجل حالات طوارئ ذات شهرة إعلامية في كوسوفو أو تيمور الشرقية أو شمالي القوقاز، فإن ميزانية البرنامجين العام والخاص ولا سيما ما يتعلق بأفريقيا حيث الحاجة ماسة بنفس القدر تم تخفيضها.

٥٩ - وأوضح أن العدد الإجمالي للاجئين ازداد، وأن أسباب أزمة اللجوء لا يمكن قصرها على المسائل السياسية وقضايا حقوق الإنسان ولكنها إلى حد كبير تأتي نتيجة العنف والفقر وعدم المساواة الاقتصادية والافتقار إلى الموارد. وفي ضوء الحاجة للإعادة الطوعية إلى الوطن للاجئين أو إدماجهم في البلد المضيف، يصبح من الضرورة بمكان أكثر من أي وقت مضى توفير المزيد من الموارد والدعم لجهود البلدان النامية التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين.

٦٠ - وقال إنه برغم ما بذل مؤخرا من جهود غير مسبوقة لدعم برامج المساعدة للمشردين داخليا، فإن هذه الجهود تم تنفيذها في إطار مشاورات محدودة مع الحكومات بما في ذلك كثير من البلدان المتضررة في حين أن عمليات وضع التوجيهات أو المبادئ لتخطيط وتنفيذ المساعدة الإنسانية المقدَّمة لمثل هؤلاء الأشخاص لا بد من مناقشتها وإقرارها بواسطة الدول الأعضاء وإلا فمن شأن ذلك أن يزيد معاناة هؤلاء السكان.

٦١ - وأكَّد على أن الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي الإنساني جانب أساسي من جوانب أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأن حكومته ستواصل التعاون مع هذه الوكالة لتقديم المساعدة في مخيمات اللاجئين وفي مناطق التدفقات الكثيفة من اللاجئين وهو ما ينبغي أن يشكِّل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.